الأمم المتحدة

E/CN.3/2019/19

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
19 December 2018
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الخمسون

٥-٨ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ (ع) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: إحصاءات الجريمة

تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٢٧/٢٠١٨ والممارسات السابقة، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية. ويستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة الواردة في تقرير المعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن خارطة طريق لتحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة وزيادة توافرها على الصعيدين الوطني والدولي (E/CN.3/2013/11)، الذي قدم إلى اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والأربعين، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١ آذار/مارس ٢٠١٣، وإلى لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في دورتها الثانية والعشرين، المعقودة في فيينا في الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٣. ورحبت كلتا اللجنتين بالتقرير المتعلق بخارطة الطريق وأعربتا عن دعمهما للأنشطة المقترحة فيها.

وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا استعراضا لتنفيذ الأنشطة المدرجة في خارطة الطريق (E/CN.3/2015/8) إلى اللجنة الإحصائية في دورتها السادسة والأربعين، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٣ إلى ٦ آذار/مارس ٢٠١٥، بما في ذلك استعراض الإنجازات الرئيسية التي تحققت منذ تقديم التقرير الأولي وخطة عمل مقترحة لخمس سنوات (٢٠١٥-٢٠٢٠) لتعزيز تنفيذ خارطة الطريق. ورحبت اللجنة بالتقدم المحرز في الأنشطة المحددة في خارطة الطريق وأعادت تأكيدها (E/2015/24، الفصل الأول - جيم، المقرر ١٠٣/٤٦، الفقرة (هـ)).

* E/CN.3/2019/1.

18-21714 (A) 090119 150119

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويستعرض هذا التقرير، الذي أُعد للدورة الخمسين للجنة الإحصائية، الإنجازات التي تحققت منذ تقديم التقرير السابق ويقترح خارطة طريق مستكملة مشفوعة بخطة عمل جديدة ومجموعة أوسع من الأنشطة الرامية إلى مواصلة تحسين نوعية الإحصاءات المتعلقة بالجريمة وزيادة توافرها، كما هو موضح في خارطة الطريق الأصلية. وتستجيب خارطة الطريق المستكملة للأولويات الجديدة التي نشأت في ضوء الغايات والمؤشرات المتفق عليها في إطار أهداف التنمية المستدامة؛ كما تواصل الحفاظ على التوازن بين المبادرات التي تهدف إلى تطوير وتحسين منهجية قياس الأشكال الخفية من الجرائم والمبادرات الرامية إلى تحسين النظم الإحصائية الوطنية القائمة المتعلقة بالجريمة. وكما هو الحال في الصيغة السابقة من خارطة الطريق، تعكس هذه الصيغة رؤية شاملة لتحسين إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيد العالمي، بما في ذلك الأنشطة التي تم بالفعل، أو لم يتم، تحديد الموارد لها.

واللجنة الإحصائية مدعوة إلى الترحيب بالإنجازات التي تحققت في ميدان إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، وتقديم توجيهات فيما يتعلق بالسلامة الإحصائية وجدوى الأنشطة المقبلة التي تهدف إلى تنفيذ خارطة الطريق المستكملة من أجل تحسين إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن إحصـــاءات الجريمة والعدالة الجنائية

أولا – خارطة الطريق كإسهام في رصد أهداف التنمية المستدامة

١ – رسمت خارطة الطريق الأصـــلية، بالصـــيغة التي وضـــعت بها في عام ٢٠١٣، رؤية لتحســـين السـياسـات القائمة على الأدلة فيما يتعلق بالعنف وسـيادة القانون واللجوء إلى العدالة، واقترحت إطارا مفاهيميا وتشـــغيليا لتحســـين إحصـــاءات الجريمة والعدالة الجنائية على الصـــعيدين الوطني والإقليمي. واقترحت خارطة الطريق أنشـطة ومبادرات في ثلاثة مجالات رئيسـية هي: وضـع الأدوات المنهجية وبناء القدرات وجمع البيانات وتحليلها على الصـعيد الدولي؛ كما حددت إطار عمل لدعم وتعزيز العمل الرامي إلى تنفيذها على الصعيد الدولي.

٢ – واسـتمر تطوير خارطة الطريق الأصـلية أثناء المناقشـات بشـأن التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ عندما كان موضـوع إطار الأهداف والغايات والمؤشـرات الإحصـائية لا يزال قيد المناقشـة. وبينما كان إدراج الأهداف المتعلقة بالسلام والعدالة والمؤسسات في مقدمة جدول الأعمال منذ المراحل الأولى من النقاش، فإن الاحتياجات الإحصائية المحددة ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة لم تزدد وضوحاً إلا في مرحلة لاحقة.

٣ – وأكد اعتماد الجمعية العامة لخطة التنمية المسـتدامة لعام ٢٠٣٠[(١)] وأهداف التنمية المسـتدامة المصـاحبة لها في ٢٥ أيلول/سـبتمبر ٢٠١٥ المكانة الهامة المعطاة للمسـائل المتصـلة بالعنف ومنع الجريمة ومكافحة الجريمة المنظمة (بما في ذلك الاتجار بالأشـــخاص، والاتجار بالحياة البرية والاتجار بالأســـلحة النارية)، والتدفقات المالية غير المشـــروعة والفســـاد، وتعزيز ســـيادة القانون، واللجوء إلى العدالة، ســـواء في حد ذاتها أو كعوامل تمكينية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى (انظر الجدول ١).

الجدول ١

مجالات السياسة العامة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما يرتبط بها من غايات ومؤشرات لها صلة بإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية

مجال السياسة العامة	*الغاية*	*المؤشر*
الحد من العنف ومنع الجريمة	١٦-١ الحد بقدر كبير من جميع أشـــكال العنف وما يتصـل به من معدلات الوفيات في كل مكان	١٦-١-١ عدد ضحايا القتل العمد لكل ٠٠٠ ٠٠١ نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس
		١٦-١-٣ نسـبة السـكان الذين تعرضـوا (أ) للعنف البدني و (ب) العنف النفسي و (ج) العنف الجنسي خلال الاثني عشر شهرا السابقة
		١٦-١-٤ نسـبة السـكان الذين يشـعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها
	١٦-٢ إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سـوء المعاملة والاسـتغلال والاتجار بالبشـر وجميع أشكال العنف والتعذيب	١٦-٢-٢ عدد ضـحايا الاتجار بالبشـر لكل ٠٠٠ ٠٠١ نسـمة، بحسب نوع الجنس والعُمر وشكل الاستغلال

(١) قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

مجال السياسة العامة	الغاية	المؤشر
	١١-٧ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة، آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٧-٢ نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر، والجنس، ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهرا السابقة
	٥-٢ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	٥-٢-١ نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر
		٥-٢-٢ نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف جنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف
الجريمة المنظَّمة والاتجار غير المشروع	١٦-٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٦-٤-١ القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)
		١٦-٤-٢ نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرَّت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع أو ظروفها أو تثبّتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية
	١٥-٧ اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها، والتصدي لمنتجات الحياة البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء	١٥-٧-١ نسبة الحياة البرية المتجر بها، التي جرى صيدها أو الاتجار بها على نحو غير مشروع
اللجوء إلى العدالة، والفساد، وسيادة القانون	١٦-٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة تكافؤ الفرص للجميع في اللجوء إلى العدالة	١٦-٣-١ نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرا السابقة الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية المنازعات المعترف بها رسميا
		١٦-٣-٢ المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء
	١٦-٥ الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	١٦-٥-١ نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة
		١٦-٥-٢ نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة

٤ - وبينما أشارت خارطة الطريق إلى جميع المواضيع المذكورة أعلاه، فإن إطار المؤشرات العالمية المقترح لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر E/CN.3/2016/2/Rev.1)، الذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين في ١١ آذار/مارس ٢٠١٦ (انظر E/2016/24، الفصل الأول - باء، المقرر ١٠١/٤٧، الفقرة (د))، أعطى دفعة كبيرة لعدة مسارات عمل بشأن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما تلك التي لها صلة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجريمة والعنف (بما في ذلك العنف ضد المرأة وضد الأطفال) والاتجار بالأشخاص واللجوء إلى العدالة، والفساد، والتدفقات المالية غير المشروعة، والاتجار بالأسلحة النارية، وجرائم الحياة البرية المشمولة بولاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أو التي يعالجها بوصفه وكالة مشاركة.

ثانيا – التقدم والإنجازات في تنفيذ خارطة الطريق منذ عام ٢٠١٥

٥ – منذ صدور التقرير السابق عن تنفيذ خارطة الطريق لعام ٢٠١٥ (E/CN.3/2015/8)، تم اتخاذ عدة مبادرات لتحقيق أهدافها. وقد تسنى هذا العمل من خلال التعاون النشط والدعم الذي قدمته عدة جهات فاعلة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ويعرض الجدول ٢ بعض الأنشطة الرئيسية المضطلع بها في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨، في إطار الركائز الرئيسية لخطة العمل، وهي وضع الأدوات المنهجية وبناء القدرات وجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي. ويرد استعراض أكثر تفصيلا في مرفق هذا التقرير.

الجدول ٢

الإنجازات المحققة في تنفيذ خارطة الطريق منذ عام ٢٠١٥

وضع الأدوات المنهجية	*بناء القدرات*	*جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي*

• *إعداد دليل عن استقصاءات الفساد*
• وضع منهجية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة
  ○ إعداد التقدير المتعدد النظم لحساب عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص
  ○ وضع منهجية للمؤشر المتعلق بتعقب الأسلحة النارية
  ○ اتخاذ الخطوات الأولية لتحديد معايير إحصائية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة
  ○ وضع منهجية إقليمية للدراسات الاستقصائية عن الإيذاء في أمريكا اللاتينية (مبادرة الدراسة الاستقصائية عن الإيذاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)
	• تعزيز مراكز التميز الإقليمية المعنية بإحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية
	• تنظيم أنشطة للتدريب على تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية، وتحسين البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية على الصعيدين الإقليمي والقطري
	• تقديم الدعم لإجراء الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء والفساد
	• إقامة شراكات إقليمية من أجل تقديم المساعدة التقنية
	• تقديم الدعم للبلدان في جمع ونشر واستحداث المؤشرات لرصد غايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالجريمة والعنف والتدفقات غير المشروعة والجريمة المنظمة، واللجوء إلى العدالة وسيادة القانون والفساد
	• تقديم الدعم للبلدان من أجل تنفيذ التقدير المتعدد النظم
	• التدريب على النظم الإحصائية للاتجار بالأسلحة النارية
		• إعداد تنقيح لمجموعة البيانات العالمية عن الجريمة والعدالة الجنائية وتعزيز شبكة جهات التنسيق الوطنية وأوجه التآزر مع المنظمات الإقليمية
		• توسيع قاعدة البيانات المتعلقة بإحصاءات جرائم القتل، وإصدار *الدراسة العالمية لجرائم القتل لعام ٢٠١٩*
		• إعداد مجموعة بيانات وقاعدة بيانات عن الاتجار بالأشخاص والأنواع المحمية
		  ○ إعداد مجموعات بيانات عالمية جديدة وقاعدة بيانات بشأن الأسلحة النارية غير المشروعة والاتجار بالحياة البرية
		  ○ *إعداد تقريرين عالميين عن الاتجار بالأشخاص (٢٠١٦ و ٢٠١٨) وأول دراسة عالمية عن تهريب المهاجرين (٢٠١٨)*
		  ○ *إعداد تقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم: الاتجار بالأنواع المحمية، ٢٠١٦*

ثالثا – خارطة الطريق المستكملة

٦ – على النحو المبين أعلاه (وبمزيد من التفصيل في المرفق)، تم إحراز تقدم كبير في تنفيذ خارطة الطريق؛ وعلاوة على ذلك، وُضعت الأسس لإعداد أنشطة إحصائية في المستقبل ولدعم البلدان في إنتاج البيانات العالية الجودة اللازمة لرصد خطة عام ٢٠٣٠. ولا يزال دور العديد من شركاء المكتب حاسما في تنفيذ خطة العمل، ويشمل هؤلاء الشركاء مركز التميز في المعلومات الإحصائية بشأن الحكومات والجريمة والإيذاء والعدالة المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا الذي سيواصل تنفيذ أنشطة بناء القدرات ودعم وضع الأدوات المنهجية، بالإضافة إلى شركاء آخرين على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. وتتألف خطة العمل التالية، التي تمتد للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢، من أربع ركائز رئيسية هي: وضع الأدوات المنهجية، وتنمية القدرات، وجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي،

وتعزيز الإطار الدولي لتنفيذ خارطة الطريق. وتشمل الأنشطة في إطار خطة العمل أنشطةً يمكن تغطية تكاليفها بواسطة الموارد القائمة وأخرى تحتاج إلى تأمين أموال إضافية.

ألف – وضع الأدوات المنهجية

٧ – سيظل تحسين منهجيات قياس الجريمة ونظم العدالة الجنائية يشكل حجر الزاوية في العمل البحثي الكمي الذي يشجعه المكتب (انظر الجدول ٣). وفي أعقاب تحديد ثلاثة مجالات للسياسات في خطة عام ٢٠٣٠، يهدف مسار العمل هذا إلى إنجاز مجموعة المعايير والمبادئ التوجيهية التي يمكن أن تدعم البلدان في إنتاج إحصاءات قابلة للمقارنة وحديثة عن الجريمة ومختلف أشكال العنف، واللجوء إلى العدالة، وسيادة القانون والفساد، والجريمة المنظمة، والعديد من أشكال الاتجار (بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والاتجار بالحياة البرية والاتجار بالأسلحة النارية وتهريب المهاجرين) وما يتصل بها من تدفقات مالية غير مشروعة.

٨ – ويظل تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية من الأولويات؛ وفي هذا الصدد، سيوفر استكمال دليل تنفيذ هذا التصنيف للسلطات الوطنية توجيهات شاملة وعملية حول كيفية الاستفادة الكاملة من الإمكانات التي ينطوي عليها التصنيف. واستناداً إلى عرض ومناقشة المشروع الأول للدليل في الاجتماع الثاني المشترك لجهات تنسيق دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية وأعضاء الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية في حزيران/يونيه ٢٠١٨[٢]، سيتم وضع الصيغة النهائية لدليل تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية خلال عام ٢٠١٩. وفي عام ٢٠٢٠، سيُجرى تقييم عام لتنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية على المستوى القطري بهدف تحديد وتشجيع الممارسات الجيدة، وتحديد التحديات والاختناقات، والترويج للفوائد الملموسة التي تتحقق من تنفيذ التصنيف الدولي بالنسبة لجودة البيانات وأهميتها وقابليتها للمقارنة، وتقديم مزيد من التوجيهات المنهجية والتشغيلية للسلطات الوطنية المشاركة في العمل المتعلق بإحصاءات العدالة الجنائية. كما سيهدف التقييم إلى تحديد الثغرات في التصنيف الدولي وتحديد الحاجة مستقبلا للشروع في عملية لمراجعته. وعلى المستوى القطري، ينبغي أن تقود التقييم المكاتب الإحصائية الوطنية وأن يتم تحديد جهات تنسيق وطنية وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية.

٩ – وليتسنى إنتاج بيانات أفضل عن العنف ضد المرأة، سيتم وضع إطار إحصائي بشأن إحصاءات للجريمة مراعية للاعتبارات الجنسانية، مع التركيز على جرائم القتل التي لها صلة بنوع الجنس. وباستخدام التصنيف الدولي كقاعدة، فإن هذا العمل، الذي سيُضطلع به بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وشركاء دوليين آخرين، سيركز على جرائم القتل المرتبطة بنوع الجنس (”جرائم قتل الإناث“) وسيكون هدفه هو توفير مبادئ توجيهية تشغيلية بشأن إنتاج البيانات عن الضحايا والجناة وردود فعل الدول.

(٢) انظر تقرير الاجتماع الثاني المشترك لجهات تنسيق دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية وأعضاء الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية، المعقود في ليما يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وهو متاح على الرابط التالي: http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/joint-second-uncts-iccs-meeting.html.

١٠ - وسيجري أيضا تعزيز مجموعة الأدوات المنهجية المتعلقة بالدراسات الاستقصائية عن الإيذاء. وهذه الدراسات هي أداة أساسية لجمع البيانات عن العديد من أشكال الجريمة، وكذلك عن الضحايا والجناة وعوامل الحماية وعوامل الخطر. وأظهرت أيضا بعض التجارب إمكانية استخدام هذه الدراسات لإنتاج تقديرات غير مباشرة للجرائم النادرة مثل القتل العمد، على الرغم من الحاجة إلى المزيد من البحث والاختبار من أجل صقل هذه التقنيات. وسيجري وضع المبادئ التوجيهية التشغيلية للدراسات الاستقصائية عن الإيذاء في المجالات التالية:

- قياس الجريمة السيبرانية على النحو الذي يواجهه أفراد الأسرة المعيشية
- قياس التحرش البدني والجنسي (في إطار مؤشر الهدف ١١-٧-٢ من أهداف التنمية المستدامة: نسبة الأشخاص الذين يتعرضون للتحرش البدني أو الجنسي، حسب نوع الجنس والسن وحالة الإعاقة ومكان حدوث التحرش، في الإثني عشر شهرا السابقة)
- نماذج الدراسة الاستقصائية لإعداد تقدير غير مباشر للقتل والاختطاف والاختفاء القسري
- حساب مؤشرات مختارة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة من خلال الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء

وسيتم تنفيذ بعض هذه الأنشطة في إطار مبادرة الدراسة الاستقصائية عن الإيذاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وهي المنهجية الموحدة للدراسات الاستقصائية عن الإيذاء التي وضعها مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا بالتعاون مع بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[٣]. وعلاوة على ذلك، يدعم كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مبادرة تهدف إلى وضع نموذج لدراسة استقصائية بشأن الهدف ١٦ من أجل تزويد البلدان بأداة إضافية يتسنى باستخدامها إنتاج مؤشرات تستند إلى الدراسات الاستقصائية وتعنى بمجالات السلام، واللجوء إلى العدالة، وسيادة القانون، والمؤسسات الفعالة وفقاً لمنهجية موحدة معتمدة.

١١ - ويعد الاتجار بالأشخاص شكلا من أشكال العنف يطرح قياسه تحديا خاصا. وفي هذا الصدد، تهدف المنهجية الجديدة للتقدير المتعدد النظم إلى قياس عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص الذين لا يتم كشفهم داخل بلد معين. وقد تم حتى الآن تجريب هذه المنهجية بنجاح في عدد قليل من البلدان وأظهرت كامل إمكاناتها في تقدير الحجم الحقيقي لظاهرة الاتجار بالبشر لغرض رصد مؤشر الهدف ١٦-٢-٢ (عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان حسب نوع الجنس والعمر وشكل

(٣) تضم هذه المجموعة من البلدان الأرجنتين، وبنما، وبيرو، وشيلي، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، وغواتيمالا، إلى جانب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز التميُز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، وكانت تتلقى الدعم أيضا من المركز الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، ومنظمة الدول الأمريكية، ومنظومة التكامل بين دول أمريكا الوسطى، والنظام الإقليمي للمؤشرات الموحدة عن التعايش السلمي وأمن المواطنين.

الاستغلال)[٤]. ولمساعدة البلدان في تنفيذ هذه المنهجية، سيتم إجراء المزيد من الاختبارات ووضع دليلين هما: تطوير وتعهد قواعد بيانات إحصائية عن ضحايا الاتجار بالأشخاص، وتطبيق التقنية الإحصائية. وبالإضافة إلى التقدير المتعدد النظم، هناك طريقة استقصاء لتقييم مدى الاتجار بالأشخاص لأغراض العمل القسري سيشترك في وضعه المكتب ومنظمة العمل الدولية.

١٢ - وسيتم تحسين رصد الجريمة عبر الوطنية من خلال زيادة تطوير الأدوات المنهجية لقياس الجريمة المنظمة. ويستند المكتب في جهوده إلى نموذج وضعه مركز التميز المشترك بينه وبين المعهد الوطني المكسيكي وتم اختباره في بلدان مختارة من أمريكا اللاتينية، وبذلك يعمل المكتب حاليا على مساعدة البلدان في منطقة البلقان على وضع إطار إحصائي لقياس الجريمة المنظمة في إطار المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي بشأن قياس وتقييم الجريمة المنظمة في غرب البلقان. وعلى أساس هذه التجربة والاختبار في أمريكا اللاتينية، ستبدأ عملية تشاور بشأن معايير إحصائية عالمية لقياس الجريمة المنظمة.

١٣ - وتتمثل إحدى الأولويات التي تم إبرازها في سياق أهداف التنمية المستدامة في قياس التدفقات المالية غير المشروعة (على النحو المبين في مؤشر الهدف ١٦-٤-١ من أهداف التنمية المستدامة: القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة) الذي يتولى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مسؤوليته بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وقد عمل المكتب والأونكتاد معا على وضع إطار أولي لقياس التدفقات المالية غير المشروعة للأغراض الإحصائية. وضِمن هذا الإطار المشترك، أصبح من الواضح أن حساب تلك التدفقات يتطلب منهجيات تختلف باختلاف المصدر الذي يولدها. وقد تم تحديد ثلاث فئات متميزة من الأنشطة التي تولّد تدفقات مالية غير مشروعة هي: الأنشطة المرتبطة بالممارسات الضريبية والمالية غير المشروعة، والممارسات المرتبطة بالأسواق غير المشروعة (مثل أسواق المخدرات والاتجار بالأشخاص والسلع المقلدة)، وتلك المرتبطة بالجرائم ذات الصلة بالفساد والسرقة[٥]. وستتبع منهجية تقدير التدفقات المالية غير المشروعة هذه النماذج الثلاثة. وسيجري اختبار بعض الإجراءات المنهجية لتقدير التدفقات ذات الصلة بالأسواق غير المشروعة في بلدان متطوعة في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٩[٦]. وسيتم وضع الصيغة النهائية للمنهجيات الموحدة للمجالين المتصلين بالجريمة (الأسواق غير المشروعة، والجريمة المتعلقة بالفساد والسرقة) خلال السنتين القادمتين أو السنوات الثلاث القادمة من خلال المشاورات الإقليمية والعالمية مع المكاتب الإحصائية الوطنية ووحدات المعلومات المالية والأكاديميين وغيرهم من أصحاب المصلحة الذين يمكنهم تقديم معلومات داخلية عن قياس التدفقات المالية غير المشروعة.

١٤ - وثمة مجال آخر من مجالات البحث التي يوجد فيها طلب كبير على المنهجيات الموحدة يشمل اللجوء إلى العدالة وسيادة القانون وقياس الفساد. ويتعين تكملة مؤشريْ هدف التنمية المستدامة الحاليين

(٤) تستخدم المنهجية السجلات الإدارية المتعلقة بضحايا الاتجار التي تحتفظ بها السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية؛ من خلال تقنية إحصائية هي تقنية ''المعاينة والمقارنة''، التي يمكنها أن تنتج تقديرات وطنية للعدد الإجمالي لضحايا الاتجار (المكشوف عنهم وغير المكشوف عنهم).

(٥) ضمن إطار إحصائي مشترك، يتولى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مسؤولية وضع المنهجية المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة ذات الصلة بالممارسات الضريبية غير المشروعة، بينما سيقود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة العمل في المجالين الآخرين.

(٦) في إطار مشروع حساب التنمية لوضع مؤشرات عن التدفقات المالية غير المشروعة ورصدها في أمريكا اللاتينية.

بشأن اللجوء إلى العدالة (١-٣-١٦ و ١٦-٣-٢) بإطار إحصائي متكامل لقياس أبعاد إمكانية اللجوء إلى العدالة وكفاءتها وفعاليتها وشفافيتها من خلال استخدام كل من البيانات الإدارية وبيانات الاستقصاءات. وأدرجت مجموعة دنيا من المؤشرات المتعلقة بفعالية وإمكانية اللجوء إلى العدالة في تنقيح مجموعة البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية (من خلال دراسات الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية) في عام ٢٠١٧، ولكن تدعو الحاجة إلى عمل منهجي إضافي من أجل مساعدة البلدان في جمع البيانات بطريقة أكثر منهجية بشأن قضايا مثل المساعدة القانونية، واستخدام الأحكام غير الاحتجازية ومدة الاحتجاز السابق للمحاكمة. ويعد استخدام وحدات اللجوء إلى العدالة في الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية نهجا واعدا يحتاج إلى مزيد من التطوير.

١٥ - وبالاستناد إلى *دليل الدراسات الاستقصائية عن الفساد: مبادئ توجيهية منهجية لقياس الرشوة وأشكال الفساد الأخرى من خلال إجراء دراسات استقصائية نموذجية*[٧] الذي صدر مؤخرا، من المتوخى القيام بمزيد من عمل التطوير لتوفير مبادئ توجيهية بشأن كيفية توليد معلومات إحصائية عن أشكال الفساد التي تتجاوز الرشوة وعن تصدي الدول له. وإلى جانب التغطية التي يوفرها دليل الرشوة الحالي الذي يشمل السكان (انظر مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٦-٥-١) وقطاع الأعمال (انظر مؤشر الهدف ١٦-٥-٢)، سيكون هناك اختبار لقياس أشكال الفساد الأخرى (على سبيل المثال، المحسوبية؛ والمحاباة في التوظيف في الخدمة المدنية والمشتريات العامة) من خلال استخدام استقصاءات بالعينة. وعلاوة على ذلك، فإن قياس أشكال الفساد الأخرى (مثل تلك التي تنطوي على مبالغ أو أصول هامة، والتي يشار إليها في كثير من الأحيان باسم ''الفساد الكبير'')، وأوجه التعرض للفساد والمدى العام لتصدي الدولة للفساد وفعالية تصديها ستتطلب المزيد العمل المنهجي.

١٦ - وقد أجريت بعض المحاولات لاستخدام بيانات ضخمة لتقييم مستوى الجريمة. واستخدمت بيانات مثل السجلات الهاتفية المتعلقة بالاتصالات البينية الجغرافية والسجلات المصرفية المتعلقة بالمدفوعات لتقدير مستوى الجريمة في بعض المناطق الجغرافية. وسيُجرى المزيد من الاختبارات لتسهيل فهم إمكانات البيانات الضخمة لإنتاج معلومات إحصائية عن الجريمة. والهدف من ذلك هو تقييم ما إذا كان تحليل البيانات الضخمة يمكن أن يوفر أداة فعالة لتكملة استخدام مصادر البيانات التقليدية وما إذا كانت البيانات الضخمة يمكن أن تولد معلومات سياقية لا يمكن توليدها بواسطة المصادر التقليدية. وستُدمج نتائج الاختبار في دراسة تقييمية حول استخدام البيانات الضخمة لأغراض التحليل الإحصائي للجريمة.

(٧) يشترك في إنتاجها كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز التميز المشترك بين المكتب والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا والبرنامج الإنمائي.

الجدول ٣

خارطة الطريق المستكملة: موجز الأدوات المنهجية

الأنشطة المقرر تنفيذها باستخدام الموارد المتاحة			*الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية*		
النشاط	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*	*النشاط*	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*
وضع دليل تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية	٢٠١٩			
تقييم تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية مكاتب الإحصاء الوطنية مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠٢٠			
			المبادئ التوجيهية التنفيذية بشأن إحصاءات الجرائم الجنسانية: تعريف الإطار الإحصائي الشامل بشأن إحصاءات الجرائم الجنسانية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠١٩-٢٠٢٠
المبادئ التوجيهية التنفيذية للدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء: تغطي المواضيع الجديدة ووحدات الاستقصاء (الجريمة السيبرانية والتحرش البدني والجنسي (مؤشر الهدف ١١-٧-٢ من أهداف التنمية المستدامة) والقتل العمد والاختطاف والاختفاء القسري)	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا الدول الأعضاء المنظمات الإقليمية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٢٠١٩-٢٠٢٢			
وضع نموذج استقصائي متعلق بالهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة البرنامج الإنمائي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	٢٠١٩			

الأنشطة المقرر تنفيذها باستخدام الموارد المتاحة			الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية		
النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني	النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني
المبادئ التوجيهية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة: وضع منهجية لقياس مؤشر الهدف ١٦-٤-١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة فيما يتصل بأسواق غير مشروعة مختارة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأونكتاد مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠١٩-٢٠٢٠	المبادئ التوجيهية المتعلقة بقياس التدفقات المالية غير المشروعة فيما يتصل بالأنشطة الإجرامية الإضافية: وضع منهجية قياس مؤشر الهدف ١٦-٤-١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالتدفقات المالية غير المشروعة فيما يتصل بأنشطة إجرامية أخرى	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الأونكتاد مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠٢١-٢٠٢٢
إعداد أدلة بشأن استخدام منهجيات التقدير المتعدد النظم فيما يتصل بالاتجار بالأشخاص: الجزء الأول: إنشاء وتعهد قواعد بيانات إحصائية عن ضحايا الاتجار بالأشخاص: الجزء الثاني: تطبيق تقنية التقدير الإحصائي المتعدد النظم	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٩-٢٠٢٠	مؤشرات أهداف التنمية المستدامة: مواصلة اختبار ونشر منهجيات الاستقصاء لقياس ظاهرة الاتجار بالأشخاص	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منظمة العمل الدولية	٢٠٢٠-٢٠٢٢
دراسات استقصائية عن الفساد: توسيع نطاق الأدوات المنهجية لقياس أشكال أخرى من الفساد، بما في ذلك الفساد الكبير	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا الدول الأعضاء في المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي	٢٠٢٠-٢٠٢٢			
			المبادئ التوجيهية المتعلقة بقياس الجريمة المنظمة: يجري وضعها بعد اختبار الإطار الإحصائي الحالي لقياس الجريمة المنظمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠١٩-٢٠٢١
			تقييم الدراسة المتعلقة باستخدام البيانات الضخمة لأغراض التحليل الإحصائي للجريمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد	٢٠١٩-٢٠٢١

الأنشطة المقرر تنفيذها باستخدام الموارد المتاحة			الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية		
النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني	النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني
				الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	
			اللجوء إلى العدالة وكفاءة نظام العدالة الجنائية: وضع مؤشرات موحدة استنادا إلى البيانات الإدارية وبيانات الدراسات الاستقصائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠٢١-٢٠٢٢

باء - بناء القدرات

١٧ - إن أنشطة بناء القدرات ضرورية لتعزيز الآليات الوطنية لإنتاج ونشر الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، التي لا تزال ضعيفة في العديد من البلدان بسبب مجموعة من العوامل تشمل الافتقار إلى الموارد والتنسيق والمهارات التقنية (انظر الجدول ٤). وازداد الطلب على أنشطة المساعدة التقنية والتدريب على إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية بشكل ملحوظ في السنوات القليلة الماضية، فيما يتعلق باعتماد وتطبيق معايير جديدة مثل التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية ومبادرة الدراسة الاستقصائية عن الإيذاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والاحتياجات الناشئة عن الرصد الوطني لأهداف التنمية المستدامة. وسوف تستند استراتيجية تلبية الطلب المتزايد على الدعم الفني إلى ركيزتين أساسيتين هما:

- تعزيز برنامج لبناء القدرات يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من خلال تخصيص موارد ليتسنى استحداث وإدارة برنامج كامل لبناء القدرات على الصعيد العالمي
- تعزيز الشراكات مع المؤسسات الوطنية والإقليمية وتأسيس مراكز التميز الإقليمية في أعقاب نجاح نموذج مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا في مكسيكو.

١٨ - وهناك حاجة إلى برنامج عالمي شامل لبناء القدرات لدعم البلدان في إنتاج بيانات عن الجريمة، والعنف، والجريمة المنظمة (بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والاتجار بالأسلحة النارية) والاتجار بالحياة البرية، والتدفقات المالية غير المشروعة، واللجوء إلى العدالة، والفساد بغية تنفيذ المعايير الإحصائية المذكورة في الفرع السابق، ولتعزيز المهارات اللازمة لإجراء الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء وإنتاج بيانات لرصد أهداف التنمية المستدامة. وسيعمل هذا البرنامج على تشجيع وإدارة أنشطة بناء القدرات على الصعيدين الإقليمي والوطني، وتوطيد الشراكات بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والكيانات الإقليمية والدولية الأخرى، لا سيما في مجال رصد الأهداف، وتعزيز وجمع التمويل لبرامج استقصاءات الإيذاء والفساد، وإجراء تقييمات لجودة النظم الإحصائية الوطنية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، واستحداث مناهج للتدريب على إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية وكفالة جودتها، وتعزيز التنسيق فيما بين مراكز التميز الإقليمية وتقديم الدعم لها. وسيضع المكتب جريمة هذا البرنامج، وسيسعى إلى زيادة الموارد اللازمة لإطلاقه وتنفيذه، بالشراكة مع الوكالات الإقليمية والدولية ذات الصلة.

١٩ - وسيتم اتباع النموذج القائم على مراكز التميز على الصعيد الإقليمي. وبناء على التجربة الناجحة لمركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا الذي أصبح، كما ورد في تقييم مستقل أجري مؤخرا، مركزًا مرجعيًا حقيقيًا للأنشطة الإحصائية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سيجري إنشاء مركز جديد للتميز لآسيا والمحيط الهادي في عام ٢٠١٩ بالشراكة مع مكتب الإحصاء الكوري. وسيكون مقر مركز التميز المعني بالجريمة والعدالة الجنائية لآسيا والمحيط الهادئ المشترك بين مكتب الإحصاء الكوري ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مكتب الإحصاء الكوري، (دايجون، جمهورية كوريا). وتتمثل مهمة هذا المركز في توفير وتنظيم أنشطة المساعدة التقنية والتدريب الرامية إلى دعم البلدان في المنطقة في تحسين المنهجيات الإحصائية والقدرات التقنية فيما يتعلق بإنتاج وجمع وتحليل ونشر بيانات الجريمة والعدالة الجنائية كأساس للاستراتيجيات والسياسات القائمة على الأدلة من أجل تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة ذات الصلة.

٢٠ - وينبغي أيضا دعم تطوير وتنفيذ بناء القدرات الإقليمية في أفريقيا بإنشاء مركز تميز إقليمي في مجال إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية. وسيتم وضع اقتراح مخصص لهذا الغرض، وبذل الجهود، بالشراكة مع الكيانات الوطنية والإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي، لضمان توافر الموارد اللازمة.

٢١ - وفي الوقت الذي يجري فيه وضع هذه الخطط ذات الأجل المتوسط إلى الطويل، ستستمر أنشطة بناء القدرات حسب توافر الموارد، وستركز على تعزيز الشبكة العالمية لجهات التنسيق الوطنية لدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، وتنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية مع التركيز على إنتاج إحصاءات مراعية للاعتبارات الجنسانية بشأن الجريمة والعدالة الجنائية، ودعم رصد أهداف التنمية المستدامة والأخذ، على الصعيد الوطني، بمؤشرات الأهداف المتصلة بالجريمة والعدالة الجنائية، وتصميم وإجراء الاستقصاءات بالعينة في مجالي الإيذاء والفساد، وتنفيذ التقدير المتعدد النظم في مجال الاتجار بالأشخاص، ودعم تطوير النظم الإحصائية المصممة لقياس الجريمة المنظمة، وتوفير التدريب من أجل تطوير وتدعيم النظم الإحصائية الوطنية المتعلقة بالاتجار بالأسلحة النارية، وتحسين النظم الإحصائية المتعلقة بتهريب المهاجرين، واختبار وتنفيذ منهجية لتقدير تدفقات الأموال غير المشروعة المتصلة بالأسواق غير المشروعة والجرائم المتعلقة بالفساد والسرقة، وتقييم جودة النظم الإحصائية الوطنية. وبينما سيشمل بناء القدرات الأنشطة الأساسية لمركزي التميز في مكسيكو ودايجون، سيسهم المركزان أيضا في وضع معايير عالمية.

٢٢ - وستُنفذ أنشطة بناء القدرات من خلال الأساليب التقليدية (التدريب المباشر والتدريب أثناء العمل) واستخدام التكنولوجيا الجديدة. فعلى سبيل المثال، سيجري استحداث تطبيق لتسهيل فهم واستخدام التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية، وستستمر أدوات التعلم الإلكتروني في دعم تدريب الموظفين المتفرغين في المكاتب الإحصائية الوطنية والإدارات الحكومية ذات الصلة على الدراسات الاستقصائية للإيذاء.

الجدول ٤

خارطة الطريق المحدثة: موجز لأنشطة بناء القدرات

الأنشطة المقرر تنفيذها باستخدام الموارد المتاحة			*الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية*		
النشاط	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*	*النشاط*	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*
وضع برنامج لبناء القدرات على الصعيد العالمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٩	تنفيذ برنامج لبناء القدرات على الصعيد العالمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠٢٠-٢٠٢٢
إنجاز أنشطة مختارة لبناء القدرات على تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأعراض الإحصائية والاستقصاءات المتعلقة بالإيذاء والفساد، وإعداد التقارير بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مستمر			
يقدم مركز التميز المشترك بين مكتب المخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا مجموعة مختارة من أنشطة المساعدة التقنية إلى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	مستمر	تقديم الدعم المباشر إلى البلدان (بناء على الطلب) من أجل وضع وتنفيذ الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء والفساد وتحسين البيانات الإدارية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠١٩-٢٠٢٢
إنشاء مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري وشروعه في تنفيذ برنامج عمله	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مكتب الإحصاء الكوري	٢٠١٩	تقديم الدعم المباشر إلى البلدان (بناء على الطلب) من أجل وضع وتنفيذ الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء والفساد وتحسين البيانات الإدارية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب الإحصاء الكوري	٢٠١٩-٢٠٢٢
الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالإيذاء: تعزيز تنفيذ الدراسات الاستقصائية واستخدام منصة التعلم الإلكتروني	مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	مستمر	التدريب على استخدام أدوات جمع البيانات (البيانات الإدارية والدراسات الاستقصائية عن الإيذاء)	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠١٩-٢٠٢٠
			إجراء تقييمات تقنية للنظام الإحصائي الوطني فيما يتعلق بإنتاج ونشر بيانات عالية الجودة بشأن الجريمة والعدالة الجنائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠١٩-٢٠٢١
			التدريب على تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية (بما في	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٩-٢٠٢٢

الأنشطة المقرر تنفيذها باستخدام الموارد المتاحة			الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية		
النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني	النشاط	الجهات الفاعلة	الجدول الزمني
			ذلك وضع تطبيق توجيهي للتصنيف الدولي)	مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	
			أنشطة المساعدة التقنية بشأن قياس العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة (التدفقات المالية غير المشروعة، والأسلحة النارية، والاتجار بالأشخاص) وإنتاج مؤشرات إحصائية أخرى (بشأن تهريب المهاجرين والجريمة المنظمة)	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠١٩-٢٠٢٢
			مركز التميز الإقليمي: التشجيع على إنشاء مركز تميز إقليمي في أفريقيا تقديم الدعم المباشر إلى البلدان (بناء على الطلب) من أجل وضع وتنفيذ الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء والفساد وتحسين البيانات الإدارية في أفريقيا	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمات الإقليمية	٢٠١٩-٢٠٢٢
			الفساد: دعم البلدان في تطوير القدرات اللازمة لقياس ظاهرة الرشوة وغيرها من أشكال الفساد والإبلاغ عنها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاءات والجغرافيا	٢٠١٩-٢٠٢٢

جيم - جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي

٢٣ - توسع نطاق أنشطة المكتب في مجال جمع البيانات العالمية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية على مدى السنوات القليلة الماضية استجابة للولايات الجديدة المنبثقة عن الرصد العالمي لأهداف التنمية المستدامة الذي قررته الجمعية العامة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى (الجدول ٥). واستجابة لهذه الولايات الجديدة، واصل المكتب العمل مع المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى للحد من عبء الإبلاغ الواقع على كاهل البلدان قدر الإمكان. وتم في عام ٢٠١٧ الانتهاء من استعراض دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، وهي الآلية التي يستخدمها المكتب لجمع البيانات عن الجريمة والعدالة الجنائية من الدول الأعضاء، حيث أُدرجت البيانات اللازمة للإبلاغ عن غايات الأهداف ذات الصلة. وقد توسع العبء الإجمالي، من حيث نقاط البيانات، بشكل معتدل

ويرجع الفضل في ذلك جزئياً إلى استخدام نهج نموذجي[٨]. وبالإضافة إلى استعراض دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية، يقوم المكتب أيضا بجمع البيانات باستمرار عن الاتجار بالأشخاص، وهي بيانات تدخل ضمن إنتاج التقرير الذي يقدم كل سنتين عن أنماط وتدفقات الاتجار بالأشخاص، على النحو المطلوب في الفقرة ٦٠ من خطة عمل الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص[٩]. واستجابة للدعوة التي وجهها مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في قراره ٣/٨[١٠]، وكذلك للحاجة إلى جمع بيانات وطنية عن مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٦-٤-٢، أطلق المكتب في عام ٢٠١٨ نظاما جديدا لجمع البيانات بشأن الاتجار غير المشروع بالأسلحة، وذلك بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بجرائم الحياة البرية، قام المكتب بتوحيد قاعدة بيانات بشأن المضبوطات استناداً إلى التقارير المقدمة من الدول الأعضاء إلى أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض. وتمكّن قاعدة البيانات هذه المكتب من تحليل أنماط وتدفقات الاتجار بالحياة البرية وإنتاج *تقرير عن جرائم الحياة البرية في العالم* يصدر كل سنتين، وقد أحاطت الجمعية العامة علما بذلك في قرارها ٣٢٦/٧١ المؤرخ ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وفي الفقرة ٣٨ من قرارها ١٨٦/٧٣ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والمعنون ”تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، ولا سيما قدرته على التعاون التقني“، طلبت الجمعية إلى الدول الأعضاء تقديم البيانات عن تهريب المهاجرين إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وإذا توفرت موارد كافية، يعتزم المكتب إعداد نظام جديد لجمع البيانات في هذا المجال استجابة لتلك الولاية.

٢٤ - وفي السنوات القليلة المقبلة، يتوخى المكتب ترشيد أنشطة جمع البيانات من خلال النظر في أوجه التآزر بين جهات التنسيق الوطنية، وقنوات جمع البيانات والشركاء الإقليميين (مثل المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية في الأمريكتين). كما سيولى الاعتبار الواجب لضمان الإبلاغ الوطني السلس عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. والهدف النهائي هو تبسيط التواصل مع السلطات الوطنية وضمان الملكية الوطنية للبيانات المبلغ عنها على المستوى العالمي مع تحسين كل من التغطية وجودة البيانات التي يتم جمعها.

٢٥ - وإعداد التقارير التحليلية عن الجريمة هو ناتج هام فيما يتعلق بزيادة المعرفة باتجاهات وأنماط الجريمة. وتشمل التقارير العالمية التي ينتجها المكتب بانتظام ما يلي:

- *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص* (٢٠١٨؛ الإصدار القادم في عام ٢٠٢٠)
- *الدراسة العالمية لجرائم القتل* (أوائل عام ٢٠١٩)
- *الدراسة العالمية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية* (النصف الثاني من عام ٢٠١٩)
- *التقرير العالمي عن جرائم الحياة البرية* (٢٠١٩).
- *الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين* (٢٠١٨)

(٨) تجمع البيانات الأساسية كل سنة، فيما تُجمع البيانات الأخرى على أساس التناوب.

(٩) قرار الجمعية العامة ٢٩٣/٦٤ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، المرفق.

(١٠) انظر CTOC/COP/2016/15.

ولتلبية الحاجة المتزايدة للحصول على معلومات عن ظروف السجون، يعتزم المكتب إنتاج تقرير عالمي جديد عن السجون والسجناء يستند إلى البيانات الشاملة التي توفرها الدول الأعضاء من خلال دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية وغيرها من المصادر.

الجدول ٥

خارطة الطريق المستكملة: موجز الأنشطة المتعلقة بجمع البيانات وتحليلها

الأنشطة المقرر تنفيذها باستخدام الموارد المتاحة			*الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية*		
النشاط	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*	*النشاط*	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*
العمل بانتظام على جمع البيانات عن الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك متطلبات تقديم التقارير المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٩-٢٠٢٢			
نظم تقديم البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية: تعزيز جهات التنسيق الوطنية المعنية بدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي منظمة الدول الأمريكية	مستمر			
			الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية: تنفيذ عملية جمع البيانات (عن طريق الاستبيان المتعلق بتدفقات الأسلحة غير المشروعة)	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح	٢٠١٩-٢٠٢٢
الجريمة ضد الحياة البرية: تعهد قاعدة بيانات المضبوطات العالمية من الحياة البرية وتوسيع نطاقها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض	٢٠١٩-٢٠٢٠	جرائم الحياة البرية: تعهد قاعدة بيانات المضبوطات العالمية من الحياة البرية وتوسيع نطاقها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أمانة اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض	٢٠٢١-٢٠٢٢
الاتجار بالأشخاص: العمل بانتظام على جمع البيانات ونشرها	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	مستمر			
التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص: إعداد تحليل عن نطاق الاتجار بالأشخاص واتجاهاته على الصعيد العالمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠٢٠-٢٠٢٢			
الدراسة العالمية لجرائم القتل: إعداد تحليل لمستويات واتجاهات جرائم القتل على الصعيد العالمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٩	*الدراسة العالمية لجرائم القتل*: إعداد تحليل لمستويات واتجاهات جرائم القتل على الصعيد العالمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠٢١ أو ٢٠٢٢
الدراسة العالمية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية: إعداد تحليل لأنماط	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٩	*الدراسة العالمية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية*: إعداد تحليل لأنماط	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠٢١ أو ٢٠٢٢

الأنشطة المقرر تنفيذها باستخدام الموارد المتاحة			*الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية*		
النشاط	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*	*النشاط*	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*
واتجاهات الاتجار بالأسلحة النارية			واتجاهات الاتجار بالأسلحة النارية		
التقرير العالمي عن جرائم الحياة البرية: إصدار تقرير عالمي عن جرائم الحياة البرية على الصعيد العالمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٩	*التقرير العالمي عن جرائم الحياة البرية*: إصدار تقرير عالمي عن جرائم الحياة البرية على الصعيد العالمي	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠٢١ أو ٢٠٢٢
			تهريب المهاجرين: القيام بعملية جديدة لجمع البيانات فيما بين الدول الأعضاء	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠٢٠-٢٠٢١
			الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين: إعداد دراسة عالمية جديدة عن تهريب المهاجرين	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠٢١
			التقرير العالمي عن السجون والسجناء: إعداد دراسة عالمية عن أعداد والتدفقات المحتجزين في جميع أنحاء العالم ووضعهم القانوني	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠٢١
الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة: الإسهام في التقرير المرحلي للأمين العام بشأن أهداف التنمية المستدامة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والآلية المشتركة بين الوكالات	مستمر			
نشر البيانات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية: وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للنشر، بما في ذلك الإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠١٩-٢٠٢٠			

دال – تعزيز الإطار الدولي لتنفيذ خارطة الطريق

٢٦ – من العوامل الرئيسية في النهوض بمعظم الأنشطة المتعلقة بخارطة الطريق التعاون الوثيق والتنسيق المنتظم مع الدول الأعضاء (الجدول ٦). ولتعزيز هذا التعاون، قام مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بإنشاء وتعزيز شبكة من مراكز التنسيق لدراسات الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية إضافة إلى الفريق الاستشاري التقني المعني بالدراسة الاستقصائية. ويعمل المكتب حاليا على تأسيس شبكة مماثلة من جهات التنسيق لجمع البيانات المتعلقة بالأسلحة النارية. ويكفل التعاون مع جهات التنسيق الوطنية التعليقات المباشرة على الأنشطة الجارية، ويولّد الدعم للمجالات ذات الأولوية، ويوفر مخزوناً من الخبرات للمشاورات بشأن القضايا التقنية. وقد كان لتنظيم الاجتماعات العالمية لجهات تنسيق دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية والاجتماع

العالمي لأعضاء الفريق الاستشاري الدولي المعني بالدراسة الاستقصائية في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ دور أساسي في تعزيز هذه الشبكة، وبالتالي سيتم الحفاظ على الاجتماعات مرة كل سنتين.

٢٧ - ويهدف إنشاء فريق استشاري إلى المساعدة على تحقيق شراكات أوسع في تعزيز تنفيذ خارطة الطريق. وفي هذا الصدد، سيحقق الفريق الاستشاري الغرض المتمثل في تحسين تنسيق البرامج الإحصائية الدولية في مجالي الجريمة والعدالة الجنائية، ومواصلة تعزيز خارطة الطريق وزيادة إبرازها وتقديم المشورة المتخصصة بشأن الأنشطة المقررة. وسيضم أعضاء الفريق الاستشاري ممثلين عن الوكالات الوطنية الناشطة في إنتاج و/أو استخدام الإحصاءات المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، والكيانات الدولية والإقليمية ذات الصلة وخبراء دوليين. وستعكس عضوية الفريق الاستشاري التوازن الجغرافي والجنساني.

٢٨ - وأصبح المؤتمر الدولي المعني بإحصاءات الحوكمة والجريمة والعدالة، الذي يعقد مرة كل سنتين، حجر الزاوية في النقاش داخل المجتمع الدولي بشأن الأدوار العديدة التي يمكن أن تؤديها الإحصاءات في دعم وضع السياسات المستندة إلى الأدلة في مجالات منع الجريمة واللجوء إلى العدالة وسيادة القانون. وشارك في تنظيم المؤتمر الدولي الرابع المعني بإحصاءات الحوكمة والجريمة والعدالة، الذي عقد في ليما في الفترة من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، كل من المعهد الوطني للإحصاء والمعلوماتية في بيرو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز التميز المشترك بين المكتب والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا. واستفاد من المؤتمر جمهور واسع من صانعي السياسات والممارسين والإحصائيين الرسميين والأكاديميين والمنظمات غير الحكومية. وسيعقد المؤتمر الخامس في عام ٢٠٢٠ في مكان سيتم تحديده.

٢٩ - إن إنشاء وتعهد الشبكات والمناسبات الإقليمية أمران أساسيان أيضا في تعزيز تبادل الممارسات، وإقامة الشراكات، وإبراز الأنشطة الإحصائية في مجالات الجريمة والعنف والجريمة المنظمة وما يتصل بذلك من اتجار، والتدفقات المالية غير المشروعة، واللجوء إلى العدالة والفساد. وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عُقد اجتماعان إقليميان في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، وسيُنظم اجتماع ثالث في عام ٢٠١٩. وفي الأمريكتين، واصل مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا تقديم الدعم للفريق المعني بإحصاءات الجريمة التابع للمؤتمر الإحصائي للأمريكتين داخل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يشجع تبادل أفضل الممارسات والمعايير الدولية على المستوى الإقليمي. وسيتم الترويج لإمكانية القيام بمبادرات مماثلة في أفريقيا بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الإقليميين الآخرين. وفي أوروبا، يتفاعل المكتب بنشاط مع المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية في الحفاظ على شبكات الخبراء الإقليمية.

٣٠ - ولضمان وجود صلة وثيقة وحوار مع الدول الأعضاء، سيواصل المكتب ممارسة تقديم التقارير المنتظمة عن تنفيذ خارطة الطريق إلى اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. ويتيح هذان المنتديان للدول الأعضاء الفرصة لتقديم التوجيه والمشورة بشأن تنفيذ خارطة الطريق.

الجدول ٦

خارطة الطريق المستكملة: موجز الأنشطة الرامية إلى تعزيز الإطار الدولي لتنفيذها

الأنشطة المقرر تنفيذها باستخدام الموارد المتاحة			*الأنشطة المقررة التي تحتاج إلى موارد إضافية*		
النشاط	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*	*النشاط*	*الجهات الفاعلة*	*الجدول الزمني*
إنشاء الفريق الاستشاري المعني بخارطة الطريق	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا مركز التميز المشترك بين مكتب الإحصاء الكوري ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الشركاء الدوليون	٢٠١٩	اجتماعات الفريق الاستشاري المعني بخارطة الطريق	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا مركز التميز المشترك بين مكتب الإحصاء الكوري مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الشركاء الدوليون	٢٠١٩ ٢٠٢٠ ٢٠٢١ ٢٠٢٢
اجتماع جهات التنسيق المعنية بدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية: تنظيم اجتماعات تعقد كل سنتين	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي منظمة الدول الأمريكية الدول الأعضاء	٢٠٢٠ ٢٠٢٢	المؤتمر الدولي: تنظيم المؤتمر العالمي الذي يعقد كل سنتين بشأن إحصاءات الجريمة	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا	٢٠٢٠ ٢٠٢٢
الفريق الاستشاري التقني للتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية: تنظيم الاجتماعات التي تعقد كل سنتين	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠٢٠ ٢٠٢٢			
			الاجتماع الإقليمي بشأن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مركز التميز المشترك بين مكتب الإحصاء الكوري ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الشركاء الدوليون	٢٠١٩ ٢٠٢١
			الاجتماع الإقليمي بشأن إحصاءات الجريمة والعدالة الجنائية في أفريقيا	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الاتحاد الأفريقي الشركاء الدوليون	٢٠٢٠ ٢٠٢٢
تقديم تقارير منتظمة إلى الهيئات الحكومية الدولية: اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٠٢٢			

رابعا – نقاط للمناقشة:

٣١ - قد ترغب اللجنة الإحصائية في القيام بما يلي:

(أ) تنوه مع التقدير بالتقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق بهدف إنتاج بيانات إحصائية محسّنة عن الجريمة والعدالة الجنائية على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ب) ترحب بوضع الصيغة النهائية لدليل "*الدراسات الاستقصائية للفساد*" الذي أصدره مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز التميُز المشترك بين المكتب والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كأداة جيدة التصميم وشاملة من أجل النهوض بإنتاج معلومات إحصائية عالية الجودة عن الرشوة وغيرها من أشكال الفساد، وقد تود أيضا النظر في ما إذا كانت إحصاءات الفساد تتطلب استعراضا مخصصا من قبل اللجنة الإحصائية؛

(ج) توصي بتنفيذ الأنشطة المتصلة بخارطة الطريق المقترحة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٢ وتحديد مجالات العمل ذات الأولوية؛

(د) تدعو المكاتب الإحصائية الوطنية لقيادة عملية تقييم تنفيذ التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية على الصعيد القطري وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف؛

(هـ) تطلب من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إنشاء فريق استشاري معني بتنفيذ خارطة الطريق لتعزيز تنسيق وفعالية الأنشطة الإحصائية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بتعزيز البيانات الوطنية المستخدمة في الإبلاغ عن غايات أهداف التنمية المستدامة في مجالات الجريمة والعنف والاتجار واللجوء إلى العدالة والفساد؛

(و) تدعو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى وضع برنامج عالمي لبناء القدرات لتعزيز القدرات الوطنية لإنتاج بيانات عن الجريمة والعنف والاتجار واللجوء إلى العدالة والفساد؛

(ز) تشجع الدول الأعضاء والجهات المانحة الأخرى على توفير أموال خارجة عن الميزانية لتعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على تنفيذ الأنشطة المتوخاة في خارطة الطريق؛

(ح) تدعو مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز التميز المشترك بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا إلى تنظيم المؤتمر الدولي الخامس عن إحصاءات الحوكمة والجريمة والعدالة في عام ٢٠٢٠؛

(ط) تطلب من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدم، بالتشاور مع جميع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، تقريرا إلى اللجنة الإحصائية ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية عن التقدم المحرز في تنفيذ خارطة الطريق.

المرفق

أنشطة خارطة الطريق التي تم تنفيذها خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨

١ - في السنوات الأربع المنقضية منذ صدور التقرير السابق عن تنفيذ خارطة الطريق (E/CN.3/2015/8)، أحرز تقدم كبير صوب إنجاز الأهداف في إطار جميع الركائز الثلاث لخطة العمل: وضع الأدوات المنهجية، وبناء القدرات، وجمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي.

الأدوات المنهجية

٢ - في عام ٢٠١٨، نُشر *دليل الدراسات الاستقصائية عن الفساد: المبادئ التوجيهية المنهجية لقياس الرشوة وغيرها من أشكال الفساد من خلال الاستقصاءات بالعينة*، الذي يرمي إلى تقديم توجيهات بشأن إجراء دراسات استقصائية عن السكان والأعمال التجارية لقياس الرشوة وغيرها من أشكال الفساد، بما في ذلك توجيهات بشأن إنتاج مؤشريْ هدف التنمية المستدامة ١٦-٥-١ و ١٦-٥-٢. واستفادت عملية وضع الدليل، التي استغرقت عامين والتي قادها المكتب بالتعاون الوثيق مع مركز التميز المشترك بين المكتب والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا والبرنامج الإنمائي، من إسهام فرقة عمل من الخبراء تمثل المكاتب الإحصائية الوطنية، وهيئات مكافحة الفساد، والوكالات الدولية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وقد استعرض أعضاء فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة هذا الدليل.

٣ - وبعد الانتهاء من عملية وضع الصيغة النهائية للتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية وإقراره في عام ٢٠١٥ (انظر E/2015/24، الفصل الأول - جيم، المقرر ١٠٣/٤٦، الفقرة (أ)) كانت ترجمته ونشره ووضع الأدوات المنهجية لتنفيذه من الأولويات. ويجري العمل حاليا، على إنتاج دليل شامل وسهل الاستخدام بشأن تنفيذ التصنيف الدولي سيدعم البلدان في جهودها الوطنية الرامية إلى اعتماد التصنيف وتنفيذه، بما في ذلك من خلال مطابقة البيانات الوطنية الموجودة مع إطار التصنيف الدولي.

٤ - وفي مجال رصد أهداف التنمية المستدامة، ساهم المكتب في وضع مؤشرات الأهداف في مجالات الجريمة والعنف والجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، واللجوء إلى العدالة، وسيادة القانون والفساد.

٥ - ومن الأمثلة في هذا الصدد العمل المنهجي المتعلق بقياس الأعداد الإجمالية لضحايا الاتجار بالأشخاص (مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٦-٢-٢)، سواء المكشوف عنهم أو غير المكشوف عنهم، من خلال طريقة التقدير المتعدد النظم. وتم اختبار المنهجية في دراسات تجريبية أجريت في أيرلندا وهولندا وصربيا ورومانيا، وانبثقت منها تقديرات لإجمالي عدد ضحايا الاتجار بالأشخاص في تلك البلدان[(١)].

٦ - وفي مجال الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، أجريت عملية تجريبية لجمع بيانات في عام ٢٠١٧، بالشراكة مع مكتب شؤون نزع السلاح التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. واقترن ذلك بسلسلة من حلقات العمل الإقليمية عُقدت لعرض مصادر البيانات، والنهج المقترح لاستخراج البيانات اللازمة لحساب مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٦-٤-٢. وعُرضت مؤخراً المنهجية المقترحة لمؤشر هذا

(١) ملخصات البحوث متاحة على الرابط التالي: http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/glotip.html.

الهدف على فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي أقر صلاحيتها وأعاد تصنيف المؤشر من المستوى الثالث إلى الثاني.

٧ - وكانت المهمة الصعبة المتمثلة في وضع أسلوب منهجي ناجع لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة (مؤشر هدف التنمية المستدامة ١٦-٤-١) موجهة، في المقام الأول، نحو وضع إطار إحصائي شامل لقياس مختلف أنواع التدفقات المالية غير المشروعة وستركز في نهاية المطاف على المنهجية الإحصائية اللازمة لهذا القياس. والعمل المنهجي جار حاليا بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (المشترك في المسؤولية عن مؤشر الهدف) وسيتم تجريب النهج في بلدان متطوعة في أمريكا اللاتينية هي إكوادور، وبنما، وبيرو، وكولومبيا، والمكسيك.

٨ - وفيما يتعلق برصد العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة استنادا إلى الاستقصاءات بالعينة، فإن أحد السبل الواعدة لتوليد البيانات في المستقبل هو وضع نماذج استقصائية قصيرة يمكن استخدامها بوصفها ''استقصاءات إضافية'' لأغراض الدراسات الاستقصائية السكانية الأخرى. ومن الأمثلة على ذلك النموذج القصير بشأن الجريمة والعنف والسلامة الذي وُضع بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ليُستخدم في الدراسات الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات الجارية من قبل البلدان التي تختار استخدام هذا النموذج في الدراسات الاستقصائية الوطنية. وعلاوة على ذلك، بدأ العمل المضطلع به بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان لوضع نموذج لقياس مؤشرات الهدف ١٦ القائمة على الدراسات الاستقصائية.

بناء القدرات والمساعدة التقنية

٩ - منذ عام ٢٠١٥، وسع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى حد كبير أنشطته في مجال المساعدة التقنية وبناء القدرات. وقد ركزت الجهود على تعزيز القدرة التقنية للبلدان على إنتاج ونشر بيانات شاملة عن الجريمة والعدالة الجنائية سواء من المصادر الإدارية أو من الدراسات الاستقصائية للإيذاء، وفقا للمعايير الدولية.

١٠ - وبعد إقرار التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية في عام ٢٠١٥ وترجمته ونشره على نطاق واسع من خلال أنشطة التوعية في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، تضاعفت الطلبات الواردة من الدول الأعضاء ملتمسة المشورة والمساعدة. وتم إنتاج وتوزيع كتيبات إعلامية ووثائق معلومات أساسية ومذكرات إحاطة عن تنفيذ التصنيف الدولي والأدوات المنهجية (تشمل، على سبيل المثال، قياس العنف ضد المرأة وقضايا جنسانية أخرى من خلال عدسة التصنيف الدولي؛ والقتل غير المشروع في حالات النزاع؛ وخارطة طريق لتنفيذ التصنيف في السياقات الوطنية)[٢]. وأُنشئت منصة افتراضية حول التصنيف للنظراء الوطنيين العاملين على تنفيذه واستُخدمت للمناقشة على أساس التبادل الآمن للمعلومات.

١١ - وأُنشئ فريق استشاري تقني معني بالتصنيف لتقديم المشورة المنتظمة إلى المكتب بصفته الكيان المسؤول عن التصنيف ولضمان تعهده. وحضر الاجتماع العالمي الأول للفريق الاستشاري التقني، الذي عقد في فيينا يومي ١٢ و ١٣ أيار/مايو ٢٠١٦، ٦٥ ممثلاً من أكثر من ٤٥ بلداً وتسعة خبراء من منظمات دولية ناقشوا خطة عمل للأنشطة بغية دعم تنفيذ التصنيف الدولي، بما في ذلك وضع دليل

(٢) جميع هذه الوثائق متاحة على الرابط التالي: http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/iccs.html.

للتنفيذ. وحضر الاجتماع العالمي الثاني للفريق، الذي عقد في ليما يومي ٧ و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، ٧٠ مشاركا من ٣٢ بلدا وسبع منظمات دولية، قاموا باستعراض مشروع الدليل وناقشوا التقدم المحرز والتحديات التي تواجهَه في تنفيذ التصنيف في البلدان حول العالم.

١٢ - وبالتوازي مع وضع الأدوات والأدلة والمبادئ التوجيهية، شرع المكتب، بالتعاون مع مركز التميز المشترك بين المكتب والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، في تنظيم سلسلة من حلقات العمل التدريبية بشأن التصنيف وتحسين البيانات الإدارية المتعلقة بالجريمة والعدالة الجنائية، على الصعيد الإقليمي (في دايجون، جمهورية كوريا، لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ وفي طشقند، لوسط آسيا؛ وفي بودفا، الجبل الأسود، لغرب البلقان؛ وفي بريدج تاون، لمنطقة البحر الكاريبي) وعلى الصعيد الوطني، في الأرجنتين وجامايكا وغواتيمالا وقيرغيزستان وكوستاريكا وميانمار. وفي إطار مشروع حساب التنمية، يقدم المكتب الدعم لكينيا وأوغندا لمشاركتهما في مشروع شامل بشأن تقييم وتحسين بيانات الجريمة الإدارية وإنتاج بيانات لغرض رصد أهداف التنمية المستدامة.

١٣ - وأجريت أنشطة على المستويين الوطني والإقليمي لدعم البلدان في رصد غايات أهداف التنمية المستدامة في المجالات المشمولة بولاية المكتب. وعقدت اجتماعات إقليمية لبلدان أمريكا اللاتينية (في مكسيكو، ٢٠١٧)، ولبلدان منطقة المحيط الهادئ (في فيجي، ٢٠١٧) ولبلدان وسط آسيا (في طشقند، ٢٠١٨). وأتاحت هذه الاجتماعات فرصًا قيّمة لتقديم البيانات والمنهجيات الخاصة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، ولدعم البلدان في عملية الأخذ بالأهداف ولعرض الطرق التي يمكن بها استخدام البيانات لوضع سياسات أفضل ورصدها.

١٤ - وقدم مركز التميز المشترك بين المكتب والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا المساعدة التقنية في تصميم وإجراء الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء. وفي أعقاب إعداد مبادرة الدراسة الاستقصائية عن الإيذاء في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ كأداة لتوحيد منهجيات الدراسات الاستقصائية للإيذاء[٣]، تلقت عدة بلدان في المنطقة الدعم المباشر في تنفيذ هذه الدراسات. كما تم وضع منهج لدورة التدريبية على الإنترنت بشأن الدراسات الاستقصائية عن الإيذاء وتنفيذه عدة مرات (ست مرات باللغة الإسبانية، وفي عام ٢٠١٨، للمرة الأولى باللغة الإنكليزية).

١٥ - وخلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، قدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم للمكتب الوطني للإحصاء في نيجيريا في إجراء دراسة استقصائية واسعة النطاق عن الفساد، أسفرت عن صدور تقرير تحليلي عن تجربة الرشوة وغير ذلك من المواضيع المتعلقة بالفساد وتصدي الدولة له[٤]. والأنشطة التحضيرية جارية فيما يتعلق بدعم مكتب نيجيريا في إجرائه لدراسة استقصائية للمتابعة بشأن الفساد في عام ٢٠١٩.

١٦ - وخلال السنوات القليلة الماضية، نظم المعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومركز التميز المشترك بينهما كل سنتين مؤتمرا دوليا عن إحصاءات الحوكمة والجريمة والعدالة. وقد أصبح هذا حدثًا مرجعيًا يستطيع فيه الممارسون، والإحصائيون، والباحثون، ومقررو السياسات مناقشة المنهجيات الجديدة وأفضل الممارسات بشأن الإحصاء وقياس الجريمة، والإيذاء

(٣) انظر التقرير الأول للمكتب والمعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا (E/CN.3/2015/8) عن الأنشطة في إطار خارطة الطريق.

(٤) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المكتب الوطني للإحصاء (نيجيريا) - *Corruption in Nigeria: Bribery - Public Experience and Response* (Vienna, July 2017).

والعدالة الجنائية، واستخدام هذه البيانات لتحسين صنع السياسات. وعُقد المؤتمر الدولي الأول لإحصاءات الحوكمة والجريمة والعدالة في أغواسكالييتس، المكسيك، في أيار/مايو ٢٠١٢؛ والثاني في مكسيكو في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٤؛ والثالث في ميريدا، المكسيك، من ٧ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦. أما المؤتمر الرابع، الذي اشترك في تنظيمه كل من المعهد الوطني المكسيكي للإحصاء والجغرافيا، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز التميز المشترك بين المكتب والمعهد الوطني المكسيكي، ومعهد بيرو الوطني للإحصاء والمعلوماتية، فقد عُقد في ليما من ٦ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

جمع البيانات وتحليلها على الصعيد الدولي

١٧ - في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، تم استعراض وتحديث برنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لجمع البيانات العالمية عن طريق دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية[٥]. وفي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، نُفذت عملية استعراض شاملة تنطوي على مشاورات عالمية مع الخبراء والدول الأعضاء. وأسفر ذلك عن تنقيح جوهري لأداة دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية التي تطبق سنوياً. وتعكس الأداة المنقحة لجمع البيانات، التي بدأ العمل بها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧، المتطلبات المنهجية الجديدة المستمدة من التصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية وكذلك متطلبات البيانات الجديدة لرصد المؤشرات ذات الصلة في إطار الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة وغير ذلك غايات الأهداف التي يتولى المكتب المسؤولية عنها.

١٨ - وبذلت جهود أخرى لتحسين توافر وجودة البيانات التي يتم جمعها ولزيادة التغطية العالمية للردود على الدراسة الاستقصائية، وذلك من خلال تعزيز شبكة جهات التنسيق الوطنية[٦] والاستفادة من أوجه التآزر مع المنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق، أفضت الشراكات مع منظمة الدول الأمريكية لإدارة الدراسات الاستقصائية في الأمريكتين، وعملية التجميع المشترك لبيانات الاستقصاءات التي قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي بالنسبة لبلدان في أوروبا، إلى زيادة ملحوظة في تغطية وجودة البيانات التي تم الحصول عليها من الدول في هاتين المنطقتين. وهناك سعي حثيث إلى عقد ترتيبات تعاون مماثلة في مناطق أخرى.

١٩ - ونُظم اجتماعان عالميان لجهات تنسيق دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية، مباشرة عقب الاجتماعين العالميين للفريق الاستشاري التقني المعني بالتصنيف الدولي للجرائم للأغراض الإحصائية. وكما أشير إلى ذلك أعلاه، عُقد الاجتماع العالمي الأول لجهات التنسيق في فيينا في أيار/مايو ٢٠١٦، وأتاح توجيهات بشأن الاستعراض اللاحق لأداة الدراسة الاستقصائية وأعطى زخما للأخذ بها. أما الاجتماع الثاني لجهات التنسيق، كما ذُكر أعلاه أيضا، فقد عُقد في ليما في حزيران/يونيه ٢٠١٨، واستعرض تجربة البلدان في استخدام دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية المنقحة.

٢٠ - وبما أن الدراسات الاستقصائية هي أيضا المصدر الرئيسي للبيانات المفصلة والمصنفة عن القتل العمد على الصعيد العالمي، فإنها تشكل أساس قاعدة بيانات إحصاءات جرائم القتل التابعة للمكتب، والتي هي مستودع عالمي شامل للبيانات المتعلقة بالقتل العمد. واستنادا إلى الدراسات الاستقصائية

(٥) انظر http://www.unodc.org/unodc/en/data-and-analysis/statistics/crime/cts-data-collection.html. تجمع البيانات سنويا من الدول الأعضاء وتنشر لغرض الاستخدام العام على الموقع الشبكي للمكتب وتُستخدم لأغراض المنشورات التحليلية.

(٦) بحلول أواخر عام ٢٠١٨، كان ١٤٠ بلدا قد عيّن جهة تنسيق معنية بدراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية.

والمصادر الإضافية الوطنية والمتعددة الأطراف، تم تصميم قاعدة البيانات هذه على نحو ييسر التحليل العالمي اللازم لصياغة أول إصدارين من *الدراسة العالمية عن جرائم القتل* (٢٠١١ و ٢٠١٣). وفي عام ٢٠١٨، وسع المكتب نطاق جمع البيانات بغية زيادة تغطيته وتمديد السلاسل الزمنية التاريخية وإدراج مؤشرات إضافية تحضيرا *للدراسة العالمية المقبلة بشأن جرائم القتل*، التي ستنشر في أوائل عام ٢٠١٩[٧].

٢١ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٩٣ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٠، أرسى المكتب عملية منتظمة لجمع البيانات عن الاتجار بالأشخاص. ويشكل مستودع البيانات الأساس لإعداد *التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص* الذي يصدر كل سنتين. وتركز التقارير في هذه السلسلة على أنماط واتجاهات وتدفقات الاتجار بالأشخاص على الصعد العالمي والإقليمي والوطني. ويتضمن آخر *تقرير عالمي عن الاتجار بالأشخاص*، وقد نُشر في عام ٢٠١٨ ويغطي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، بيانات عن (حوالي) ٢٥ ٠٠٠ ضحية يتم كشفها سنوياً. بالإضافة إلى ذلك، يتضمن التقرير فصلاً خاصاً عن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. وبالنسبة لطبعة عام ٢٠١٨، حقق جمع البيانات مستوى جيدًا من التغطية القطرية (أكثر من ١٤٠ بلدا)، وبذلك تسنى ضمان وصف شامل للأنماط الإقليمية والعالمية.

٢٢ - واستُخدمت في *الدراسة العالمية عن تهريب المهاجرين*، التي أطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٨، من البيانات الثانوية، بما في ذلك المتغيرات غير المباشرة، مثل أعداد المهاجرين غير النظاميين الذين تم الكشف عنهم وعمليات التسلل سرا المسجلة عند الحدود، وكذلك طلبات اللجوء. واستخدمت هذه المؤشرات، إلى جانب المعلومات النوعية، لتقدير تدفقات تهريب المهاجرين على عدد من المسارات المختارة.

٢٣ - ووسع المكتب نطاق بحثه بشأن شكل من أشكال الجريمة أصبح موضع تركيز على مدى العقد الماضي، هو جريمة الحياة البرية، وفي هذا الصدد أنشأ قاعدة بيانات المضبوطات العالمية من الحياة البرية[٨]. وقدم التقرير العالمي الأول عن *جرائم الحياة البرية في العالم* (٢٠١٦)، الذي ركز على الاتجار غير المشروع بأنواع محمية من الحيوانات والنباتات البرية، تقييماً عاماً لطبيعة المشكلة ونطاقها على الصعيد العالمي. وهناك تقرير ثانٍ جار إعداده ومن المقرر نشره خلال عام ٢٠١٩، يستخدم قاعدة بيانات عالمية محسّنة ومحدثة للمضبوطات من الحياة البرية.

٢٤ - وفي عام ٢٠١٨، تم إطلاق أداة لجمع البيانات عن تدفقات الأسلحة غير المشروعة، أي استبيان تدفقات الأسلحة غير المشروعة. ويجمع هذا الاستبيان المعلومات المتعلقة بمضبوطات الأسلحة النارية وطرق الاتجار وتصدي العدالة الجنائية لتهريب الأسلحة النارية ونتائج التعقب وأسعار الأسلحة النارية غير المشروعة، من بين مسائل أخرى. وستستند *الدراسة العالمية بشأن الاتجار بالأسلحة النارية*، التي ستنشر خلال عام ٢٠١٩، إلى هذا النهج في جمع البيانات.

---

(٧) تستند *الدراسة العالمية الأخيرة بشأن جرائم القتل* إلى مجموعة كبيرة جدا من البيانات، مما يتيح تطبيق منهجيات جديدة ومحسنة لتقدير الاتجاهات الإقليمية والعالمية للقتل العمد.

(٨) في حين تستند قاعدة البيانات هذه إلى بيانات المضبوطات المقدمة من الدول الأعضاء في التقارير التي تقدمها كل سنتين إلى أمانة اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض، فإنها تضم أيضاً مدخلات من مجموعة متنوعة من آليات الإبلاغ الرسمية، بما في ذلك آليات منظمة الجمارك العالمية.